

وزارة التضامن الاجتماعى

قرار رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٢٠

الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٣

بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم (٢٣٨)

الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٥

بشروط وإجراءات صرف المساعدات الاستثنائية لتنمية القدرات الإنتاجية
(منحة ضمانية لإقامة مشروعات صغيرة)

وزير التضامن الاجتماعى

بعد الاطلاع على قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ ؛
وعلى قانون الضمان الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠ وتعديلاته ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن التشكيل الوزارى وتعديلاته ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن مساعدات الدعم
النقدى المشروط «برنامج تكافل وكرامة» ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضمان الاجتماعى الصادر بالقرار الوزارى
رقم ٤٥١ لسنة ٢٠١٠ وتعديلاته ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠١٢ بشأن شروط وإجراءات
صرف المساعدات الاستثنائية لتنمية القدرات الإنتاجية ؛
وبناءً على ما عرضه علينا السيد مدير عام الإدارة العامة للضمان
الاجتماعى والتعويضات ؛

قرار:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الثالثة من القرار الوزارى رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠١٢

بالنص الآتى :

يخصص جزء من الاعتماد المالى الخاص بالمساعدات الاستثنائية لتقديم تمويل

لإقامة مشروعات صغيرة لتنمية القدرات الإنتاجية وذلك على النحو التالى :

قيمة دعم المشروع ١٥٠٠٠ جنيه (فقط خمسة عشر ألف جنيه) « يستحق » منها ما قيمته ٧٥٠٠ جنيه (فقط سبعة آلاف وخمسمائة جنيه لاغير) « دفعة أولى » تسدد على أقساط لمدة عام ونصف بعد مرور فترة سماح (٤) أشهر فقط والسداد الفعلى على (١٤) شهراً .

عند التزام العميل بسداد الأقساط لمدة (ستة أشهر) بانتظام وفى المواعيد المقررة يتم تدعيم المشروع بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه (فقط ألفان وخمسمائة جنيه لاغير) من الدفعة الثانية .

عند التزام العميل بسداد الأقساط لمدة (١٢ شهراً) يدعم المشروع بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه

أخرى (فقط ألفان وخمسمائة جنيه لاغير) من الدفعة الثانية من التمويل .

عند التزام العميل بسداد الأقساط لمدة (١٨ شهراً) يمولى بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه

(ألفان وخمسمائة جنيه لاغير) المرحلة الأخيرة من التمويل .

يجوز لوزير التضامن الاجتماعى فى حالات يقدرها إعفاء العميل عن سداد باقى

أقساط الدفعة الثانية من التمويل .

فى حالة تبديد المشروع بناءً على عرض من الدائرة العامة للضمان الاجتماعى

والتعويضات يتم استرداد مبلغ التمويل فوراً وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة

فى هذا الشأن .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وبلغنى

كل ما يخالف أحكامه .

وزير التضامن الاجتماعى

فيضين رياض القباج